

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف الإبراهيم  
وعضوية القضاة السادة  
جميل المحادين، فهد المشاقبة، ناجي الزعبي، عادل الشواورة

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٣/٢٦٧١

المميز :- فؤاد توفيق ياسين ياسين / وكيله المحامي هارون رشيد.

المميز ضدها:- محلات الأقصى المبارك لتوزيع الدهانات.

وكيلاها المحاميان إبراهيم عواد العباس وأسامة العباس.

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٣/٤٥٤٣) فصل ٢١/٤/٢٠١٣ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق المفرق في الطلب رقم (٢٠١٢/٧٢) تاريخ ٢٠١٣/٢/٢١ المقدم لرد الدعوى رقم (٢٠١٢/٣٧٢) لعلّة مرور الزمن والمتضمن رد الطلب وإرجاء الحكم بالأتعاب لما بعد الحكم بالدعوى الأصلية والانتقال إلى رؤية الدعوى وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة ومبلغ خمسين ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت المحكمة في قولها أن المميز ضدها تطالب بأصل الحق من خلال العبارة الواردة في لائحة الدعوى ((استجرت، بضاعة)) دون الأخذ بعين الاعتبار ما ورد بلائحة الدعوى بأن المميز ضدها أسست دعواها على الشيكات من خلال عبارة ((وذلك بموجب شيكات)).

٢- إن قرار المحكمة يتعارض مع ما استقرت عليه اجتهادات محكمة التمييز بالعديد من قراراتها .

٣- أخطأت المحكمة في تطبيق أحكام المادة (٤/٢٧١) من قانون التجارة على وقائع الدعوى إذ كان الأولى تطبيق أحكام المادة (٢١٤) من قانون التجارة على وقائع هذه الدعوى.

٤- أخطأت المحكمة في قولها أن المميز ضدها تطالب بأصل الحق دون بيان أساس قانوني أو واقعي يستدل من خلاله على ثبوت هذه الواقعة لا سيما أن ما ورد بلائحة الدعوى يدل دلالة واضحة على أن الجهة المدعية تطالب بقيمة الشيكات والدليل على ذلك عبارة ((بموجب شيكات)) أما ما ورد كلمة استجرار بضاعة وهذا لا يعني أن المدعية تطالب بأصل الحق.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن وقائع الدعوى تتحصل في أن المدعية / محلات الأقصى المبارك لتوزيع الدهانات كانت وبتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٢ قد أقامت الدعوى البدائية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٣٧٢) لدى محكمة بدالية حقوق المفرق ضد المدعى عليهم كل من :-

١- شركة فؤاد ياسين وشركاه التجارية.

٢- فؤاد توفيق ياسين ياسين.

٣- خليل علي ياسين ياسين.

للمطالبة بمبلغ عشرة آلاف وخمسمئة وثلاثة وأربعين ديناراً مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية مؤسساً دعواه على الوقائع التالية:-

١- ذمة المدعى عليهم مشغولة للمدعية بالمبلغ المدعى به والبالغ عشرة آلاف وخمسمئة وثلاثة وأربعين ديناراً أردنياً وذلك بموجب شيكات حررها المدعى

عليهم لأمر المدعية وذلك ثمن بضاعة استجرها المدعى عليهم من محلات المدعية ولدى عرض الشيكات على البنك المسحوب عليه أعيدت بدون صرف ورغم المطالبة المتكررة إلا أن المدعى عليهم ممتنعون عن دفع المبلغ المدعى به للمدعية بدون سبب أو مبرر قانوني .  
وطلبت بالنتيجة الحكم لها حسب طلباتها الواردة مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية .

بعد مباشرة محكمة الدرجة الأولى بالمحاكمة تقدم المدعى عليه فؤاد توفيق ياسين ياسين بالطلب رقم ٢٠١٢/٧٢ لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعدة مرور الزمن المانع من سماعها ضد المدعية (المستدعى ضدها) محلات الأقصى لتوزيع الدهانات مؤسساً طلبه على الوقائع التالية:-

١- أقامت المستدعى ضدها لدى محكمة بداية حقوق المفرق القضية البدائية الحقوقية رقم ٢٠١٢/٣٧٢ تطالب بها بقيمة شيكات والبالغ قيمتها (عشرة آلاف وخمسمئة وثلاثة وأربعين ديناراً) .

٢- استندت المستدعى ضدها بدعواها إلى المطالبة بقيمة الشيكات مما يجعل دعواها دعوى صرفية باستقرار قرارات محكمة التمييز .

٣- تخضع هذه الدعاوى لأحكام قانون التجارة بالذات الأحكام المتعلقة بالشيكات والأحكام المتعلقة بتقادمها وعلاقة الحامل بالساحب وتفصيل نص المادة (٢/٢٧١) والتي تنص على أنه تسقط بالتقادم دعاوى رجوع الحامل على المظهرين والساحب والملتزمين الآخرين بمضي ستة شهور من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم .

٤- بالرجوع إلى الشيكات المقام بها هذه الدعوى أمام محكماتكم تجد محكماتكم أنها متقدمة صرفياً لمرور ستة أشهر من تاريخ انقضاء ميعاد التقادم.  
وطلب بالنتيجة وقف السير بالدعوى الأصلية والانتقال إلى رؤية الطلب وكما ورد الحكم بطلباته.

قررت محكمة الدرجة الأولى وقف السير بالدعوى والانتقال إلى رؤية الطلب وبعد المباشرة بالمحاكمة بالطلب أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢١ قرارها في الطلب رقم

(٢٠١٢/٧٢) قضت فيه برد الطلب وإرجاء الحكم بالأتعاب لما بعد الحكم بالدعوى الأصلية والانتقال إلى رؤية الدعوى.

لم يرتضِ المستدعي (المدعى عليه (فؤاد)) بالقرار المشار إليه فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد والتي أصدرت قرارها رقم (٢٠١٣/٤٥٤٣) بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢١ قضت فيه برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠) ديناراً عن هذه المرحلة.

لم يرتضِ المستدعي (المدعى عليه (فؤاد)) بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز.

ورداً على أسباب التمييز ومفادها جميعاً تخطئة محكمة الاستئناف من حيث النتيجة التي توصلت إليها بأن المطالبة في هذه الدعوى هي دعوى بأصل الحق وإنها خاضعة للتقادم الطويل.

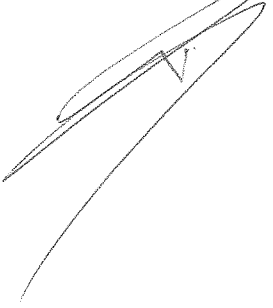
وفي ذلك نجد أن المدعية أقامت هذه الدعوى للمطالبة بأصل الحق كما ورد بلائحة الدعوى (ثمن بضاعة) وقدمت الشيكات بينة لها وعليها مشروحات بأنها قدمت مقاصة وأعيدت بدون صرف مما يجعل دعوى المدعية خاضعة للتقادم الطويل وليس للتقادم الصرفي كون المطالبة انصبت على أصل الدين وثانياً فإن المادة (٤/٢٧١) من قانون التجارة تنص على أنه: ( ولا تسقط بمضي المواعيد المتقدمة - أي بمضي مدة خمس سنوات أو ستة أشهر- الدعوى على الساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء أو قدمه ثم سحبه كلاً أو بعضاً....) وحيث إن الشيكات أعيدت بدون صرف لعدم وجود رصيد فإن الدعوى تخضع للتقادم الطويل (قرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٤/٣٩١٦ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٠).

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى النتيجة ذاتها فيكون قرارها متفقاً وأحكام القانون وأن أسباب الطعن تستوجب الرد.

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها  
لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٦/٢/٢٠١٤ م.

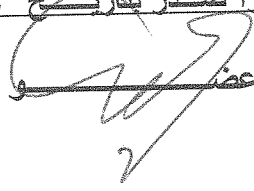
القاضي المترايس



عضو



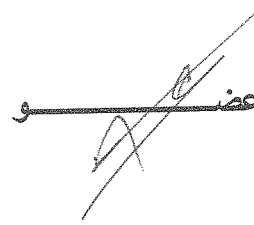
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ أ. ك

